بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب : شيخي أبو الكمال وكتابه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الطاهرين، ومن تبعه، واهتدى بهديه، واقتفى أثره، وعزَّره ونصره إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه لعزيز عليّ أن أقدم لأهم آثار شيخي أبي الكمال، (بل أهم ما كُتِبَ عن السنة في هذا القرن على الإطلاق) بعد أن غيّب الثرى عنا وجهه السمح، وحرمنا من غزير علمه، فلقد كنت شديد الرغبة، كبير الأمل في أن يكون هو - رحمه الله - من يقدم كتابه العظيم هذا إلى الناس، ويتحفهم إضافة إليه بتعليقاته وتحقيقاته، ودقائق علمه، وما استجد من دراسات وتأملات في هذا الباب خلال العقود الأربعة الماضية، ولكن قدر الله، وما شاء فعل، وإذا كنت قد وقفت - اليوم - موقف المقدم لكتاب شيخي الجليل - هذا - فإنما ذلك تلبية لرغبة عزيزة لا يمكن أن يراجع - رحمه الله - فيها، وتنفيذاً لوصية لا أملك إلا احترامها، وإلا فإن شيخي لا يقدّم له مثلي، ولا يعرّف به مثل نفسه.

أبو الكمال في سطور

اسمه وكنيته:

هو أبو الكمال (أو الحسن في بعض استعمالاته) عبد الغني بن محمد عبد الخالق بن حسن بن مصطفى، المصري القاهري مولداً ونشأة ووفاة.

و «الكمال» كما يحلو له أن يوقع أو يكتب في كثير من الأحيان - اسم ولده الكبير الدكتور محمد كمال الدين عبد الغني. و «الحسن» - كما يوقع أو يكتب في بعض الأحيان - اسم ولده الأستاذ حسن عبد الغني.

مولده ووفاته:

ولد رحمه الله في (١٩٠٨/٣/١٧ م) في مدينة القاهرة بمنطقة «السيدة نفيسة بنت الحسن رضي الله عنها» حيث كان والده - رحمه الله - شيخاً لجامع السيدة نفيسة.

وانتقل - تغمده الله بعفوه - إلى جوار ربه مكان ولادته حيث وافاه الأجل في مدينة القاهرة في منطقة السيدة نفيسة في منزل والده - نفسه - عشية الخميس (١٤٠٣/١٠/١٨ هـ) الموافق (١٩٨٣/٧/٢٨ م) عن عمر جاوز الخامسة والسبعين بأربعة أشهر.

نشأته وأسرته:

أسرة شيخنا - غفر الله له - أسرة علم وفضل ودين، فوالده الشيخ الزاهد محمد عبد الخالق - رحمه الله - أحد كبار علماء الأزهر، ذو باع طويل في كثير من العلوم الشرعية والعربية، وله مؤلفات لا تزال مخطوطة في بعض هذه العلوم، ولقد زهد في المناصب الإدارية الأزهرية ونحوها، ومال إلى مشيخة الجامع النفيسي، فعمل شيخاً للجامع المذكور خلفاً عن جده

لوالدته - الذي كان يشغل ذلك المنصب - الذي تعتز الأسرة به، وتفخر أنه كان فيها منذ العصر العباسي الثاني.

ولقد كان للشيخ محمد عبد الخالق مكانته العلمية الواسعة فكان منزله موئلاً لجميع أهل العلم والفضل، ولذلك فإن أولاده: مترجَمنا وشقيقه الأكبر الشيخ مصطفى - رحمه الله - وشقيقه الأصغر الشيخ أحمد - حفظه الله - يحتفظون بذكريات كثيرة عن أفاضل علماء ذلك الوقت، الذين كانوا يرتادون منزل والدهم وغرفة مجلسه في الجامع، وكان أبو الكمال - بخاصة - يتذكر الكثير من النوادر والدقائق العلمية والأدبية التي كانت تثار في مجلس والده، وطرائق والده في معالجتها.

كما أن للأسرة نصيباً من النسب الشريف، فوالد الشيخ - رحمهما الله - ينتهي نسبه لأمه بالدوحة النبوية، ويتصل نسبه لأبيه بالصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وشقيق شيخنا الأكبر هو سماحة الشيخ الجليل مصطفى عبد الخالق كان شيخنا - رحمه الله - كثير التوقير له، شديد الاحترام له، يعتبره نهاية الاصوليّين من قدامى الأزهريين، فقد حصل على درجة التخصص القديم في الفقه وأصوله عام ١٩٣٤ م، وعمل بمعاهد الأزهر ثم في كلية الشريعة فيه إلى أن أصبح رئيساً لقسم أصول الفقه بها.

ولقد حضرنا عليه - رحمه الله - في الدراسات العليا فكان لا يبارى في ذكائه، وفهمه الثاقب لدقائق علم أصول الفقه، وبصره بالفتاوي الشرعية إلى جانب ولعه بالبلاغة والمنطق والعلوم الرياضية والشعر والأدب، وناهيك برجل كان أبو الكمال يعتبره أستاذه الثاني بعد والده - رحمهم الله تعالى.

أما شقيقه الأصغر - فهو فضيلة الشيخ أحمد محمد عبد الخالق شيخ الجامع النفيسي الآن - حيث خلف والده في هذا العمل سنة (١٩٤٧ م) ولا زال فيه حتى اليوم.

ثقافة الشيخ وعلومه:

حفظ القرآن الكريم في صغره والتحق بمعاهد الأزهر الشريف، ثم بكلية الشريعة الإسلامية إحدى كليات الجامع الأزهر الثلاث - آنذاك - وتخرج فيها سنة (١٩٣٥ م) وحصل على درجة الإجازة العالية (الليسانس) في العلوم الشرعية ثم التحق بقسم تخصص المادة وحصل على درجة العالمية من درجة أستاذ (الدكتوراة) في أصول الفقه سنة (١٩٤٠ م) وموضوع رسالته «**حجية السنة**» التي نقدم لها.

وكان رحمه الله - تعالى - إلى جانب ثقافته الشرعية والإسلامية ذا ذوق رفيع وبلاغة عالية، ينهل من عيون الأدب، ويحفظ الكثير من شعره ونثره لفرسان الفن قديماً وحديثاً، وله الكثير من المختارات الشعرية والنثرية مما يدل على طول باعه، ورهافة حسه، وجمال تذوقه، وبلغ من غرامه بالنثر الجيّد أنه كان يحفظ العديد من مقامات بديع الزمان الهمذاني، ورسائل الصاحب ابن عباد، والخوارزمي وغيرهم، وكان يقدم أبا تمام على غيره من شعراء العربية إلى جانب حفظه الكثير من أشعار امرئ القيس وعنترة والنابغة وكعب بن زهير من المتقدمين، وبشار بن برد وابن الرومي وجرير والفرزدق والمتنبي من المتأخرين، وبالجملة كان الشيخ - رحمه الله - يقبل في قراءته على مختلف الفنون والآداب يقطف من كل بستان زهرة. ولعل ذلك يبدو جلياً من معرفتنا بمكتبته الخاصة التي ورث جزءاً منها عن أبيه ثم أضاف إليها في حياته ما شاء الله أن يضيف فهي بحمد الله مكتبة فريدة في نوعها تضم آلافاً من المصادر والمراجع في شتى العلوم والفنون يجد فيها طالب العلم بغيته، في الفقه وأصوله، والقرآن وعلومه، والحديث وفنونه، إلى جانب أمهات كتب الأدب وأجناسه، والنقد ومدارسه، والبيان والبلاغة والتاريخ والفلسفة والكثير من الدوريات الأدبية والثقافية والعلمية النادرة مثل مجلة المقتطف والرسالة (القديمة والحديثة) والروايات المترجمة

من مختلف اللغات، وكان - عليه الرحمة والرضوان - حريصاً على متابعة كل ما يجد في كل فن ليضمه إلى مكتبته، وقد استفاد - بحمد الله وتوفيقه - من هذه المكتبة كثيرون من طلاب العلم وأهله، فكانت لهم مثابة يأوون إليها، ومعيناً ينهلون منه، ومصدراً يصدرون عنه ويرجعون إليه كلما عنّ لهم ذلك، وهم يجدون في الشيخ - رحمه الله - بشاشة وترحاباً وعوناً وإرشاداً، وكرماً ورعاية لا نظير لهما في هذا الوقت مما جعله موضع حب الجميع وتقديرهم واعتزازهم وإكبارهم.

تدرجه الوظيفي:

عمل - رحمه الله - فور تخرجه من تخصص المادة بكلية الشريعة الإسلامية بالجامع الأزهر الشريف - ثم جامعة الأزهر حديثاً - حتى صار أستاذاً ورئيساً لقسم أصول الفقه بها، وتخرجت به أجيال من العلماء الأجلاء منذ سنة (١٩٤٠م) ولمدة تربو على اثنين وأربعين عاماً، قضاها - رحمه الله تعالى - في خدمة الشريعة الإسلامية وفي البحث والتوجيه والإرشاد العلمي، والنصح لطلاب العلم وأهله.

فقد أشرف في مرحلتي الماجستير (التخصص) والدكتوراة (العالمية) في علوم الفقه وأصول الشريعة على ما يقرب من خمسمائة رسالة علمية وبحث في جامعة الأزهر وبعض أقسام الشريعة في الجامعات الأخرى لطلاب مصر والعالم العربي والإسلامي في مختلف بقاع المعمورة، وجلهم - بحمد الله تعالى - من أنجح الخريجين وألمعهم يتسنم الكثيرون منهم أعلى المناصب العلمية، ويسهمون في خدمة الشريعة الاسلامية في كل مكان، وكان للشيخ ولع خاص بتحقيق التراث، وقدم ثابتة في معرفة تراجم الرجال والآثار تجعله في مقام الإمامية والريادة في هذا المضمار وكان كثير التشجيع لطلابه على المزيد من خدمة التراث الإسلامي ونفض غبار الإهمال عنه، ونشر

درره، والكشف عن أسراره ومحاسنه، وتقريبه لأذهان القارئ والباحث، وكان يرى أن تحقيق التراث مركب صعب لا يقربه إلا من رزق الفهم الثاقب، والعقل الراجح والثقافة العالية المتنوعة، فضلاً على أنه مزلق خطير لمن حرم شيئاً من ذلك.

وكان في شيخنا الجليل عزوف طبعي عن المناصب الإدارية والرئاسية مثل المشيخة والعمادة وما شابهها، وكان يراها مضيعة لوقت العالم الباحث والفقيه المدقق، ومظنة للخلف بينه وبين أصفيائه، لكنه ساهم في الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية، فإلى جانب إشرافه على الرسائل العلمية الجامعية كان عضواً بمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر، وقد شارك مع صفوة من العلماء في عمل موسوعة الفقه الاسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إلى جانب عضويته للجنة الفتوى بالجامع الأزهر.

كما أنه كان زاهداً في الإعارة للجامعات خارج مصر متعففاً عن سائر الإغراءات المادية باستثناء فترة قصيرة كانت استجابة لرغبة كريمة من طلابه ومحبيه عمل خلالها بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية (الرياض)، وقَبِل عام (١٩٥٧ م) السفر إلى كلية الشريعة في سومطرة بجمهورية أندونيسيا رغبة منه في الخدمة الإسلامية العامة، إلا أن الظروف السياسية - آنذاك - حالت دون سفره، ولكنه عمل أستاذاً زائراً لفترات قصيرة بجامعات كثيرة في العراق والسعودية وليبيا والمغرب، كما أنه زار الأردن عندما أدى فريضة الحج عام (١٩٧٢ م).

وفي احتفال جمهورية مصر العربية بالعيد الألفي للأزهر منحه رئيس الجمهورية المصرية وسام الدولة للعلوم والفنون والآداب من الطبقة الأولى وذلك في (١٧ مارس ١٩٨٣ م).

* * *

أهم أعماله :

١) كتابنا - هذا - «**حجية السنة**» رسالته لنيل درجة الدكتوراة (العالمية من درجة أستاذ) وهي التي يتحف المعهد العالمي للفكر الإسلامي بها - اليوم - العالم الإسلامي خاصة طلاب العلم ورجاله بين دفتي هذا الكتاب الجليل .

٢) تحقيق كتاب «**أحكام القرآن**» للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى (٢٠٤ هـ) . جمعه الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين ابن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري صاحب السنن الكبرى المتوفى (٤٥٨ هـ) ، وقد طبع للمرة الأولى في (غرة ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ) الموافق (١٩٥٢/٧/٢٣ م) ، وصور بعدها عدة مرات . وقد كان الشيخ ينوي إعادة نشره وحدثني في ذلك كثيراً ، وأنهى كثيراً من التعليقات على المنشور حالياً ، وإن كان بعض التجار قد سطا على الكتاب وأعاد نشره عدة مرات من غير إذن . ولعلنا نوفق - إن شاء الله - إلى طبع نسخة الكتاب الذي أضاف عليها الشيخ إضافات كثيرة نافعة .

٣) تحقيق كتاب «**آداب الشافعي ومناقبه**» للإمام الجليل أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (صاحب كتابي : العلل والجرح والتعديل) . وقد زاد الشيخ عليه وصحح فيه وأضاف إليه من الفوائد ما يغري بإعادة نشره إن شاء الله .

٤) تحقيق كتاب «**الطب النبوي**» لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية (٦٩٠ - ٧٥١ هـ) . طبعت نسخته التي حققها شيخنا لأول مرة (يوم الخميس ٢٩ من ربيع الثاني ١٣٧٧ هـ) الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ هـ) ، ولكن سطا عليه التجار كذلك وتصرفوا فيه فمرة يطبعونه مع مقدمة الشيخ ، ومرة يرفعون المقدمة منه ، وفي منزله نسخة

عليها إضافات كثيرة، لعلنا نستطيع إصدارها في وقت لاحق إن شاء الله.

٥) تحقيق كتاب «**منتهى الارادات في جمع المقنع**» مع التحقيق وزيادات لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المصري الشهير بابن النجار (قسمان) بمجلدين كبيرين صدر يوم (الخميس من ذي القعدة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢/٤/١٢ م).

٦) «**الإمام البخاري وصحيحه**» وهو كتاب حافل بمجلد متوسط كان قد أعده مقدمة لطبعة صحيح البخاري - التي نشرها السيد عبد الشكور - صاحب مكتبة النهضة - بمكة المكرمة سنة (١٣٧٦ هـ)، فكان كثير من أهل العلم يشترون نسخة الجامع الصحيح هذه للحصول على المقدمة فقط، وقد أعدنا طبعها مفردة منذ شهر.

٧) «**أصول الفقه لغير الحنفية**» مع الأستاذين إبراهيم عبد الحميد - حسن وهدان عام (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م)، كتب - رحمه الله - منها مباحث الحكم كلها.

٨) «**محاضرات في أصول الفقه**» جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون قسم الدراسات العليا - شعبة الفقه المقارن - السنة الثانية. طبعة خاصة بالطلاب.

٩) «**بحوث في السنة المشرفة**»: نشرته كلية الشريعة في الرياض على صفحات مجلتها «أضواء الشريعة».

١٠) أربعة مباحث كلٌّ منها يعتبر بمثابة رسالة خاصة أعدها ضمن دراسة هامة لأحد أئمة الحنابلة. قام بها أحد طلابه ولم تنشر بعد.

١١) «**الإجماع حقيقته وحجيته**»: بحث كبير أعده لطلاب الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

مباحث فقهية كثيرة ومتنوعة:

لا تزال بخط يده كان يمليها على طلابه في المراحل الدراسية المختلفة التي كان يدرس فيها، منها:

١) **أحكام الرضاع.**

٢) **الكلام على حقيقة نكاح المتعة وبعض ما يتصل بذلك (بحث كبير).**

٣) **مباحث أصولية (في الحكم والمحكوم عليه ..... الخ).**

أما «**حجية السنة**» فهي كما سبق أن أشرنا كانت رسالة الشيخ للأستاذية (الدكتوراة) أعدها - عليه رحمة الله - خلال عام واحد وقام بتبييضها بخطه الجميل في غرفة والده - رحمه الله - في جامع السيدة نفيسة خلال أسبوع واحد، وقد مرض قبل أن يكمل تبييضها فعهد إلى أحد أفاضل أصحابه بتبييض جزء منها. كان من بين مناقشيه - رحمه الله - الشيخ محمود شلتوت الذي كان شديداً عليه لمخالفته له في بعض ما أورده في الرسالة، ولكنه لم يملك - بعد المناقشة - إلا أن سلم وأثنى عليه، وعلى جهده الذي يذكر بقدرات الأفاضل من علمائنا السابقين.

لقد اختار شيخنا الجليل «**حجية السنة**» موضوعاً لرسالته لنيل الأستاذية (الدكتوراة) وذلك لأن الفترة - التي بدأ يستعد فيها لاختيار موضوع للبحث كانت فترة ابتليت بها السنة (كما أبتليت في فترات سابقة ولا تزال تبتلى) ببعض الجهلة المتعالِمين، أو الملاحدة المفسدين الذين يحاولون التفلت من السنة النبوية، والتخلص من الأحكام الثابتة بها، والبعد عن أضوائها وأنوارها، مرة بادعاء عدم حجية بعض أنواعها ومرة بزعم أن ما ورد فيها - غير مبين للكتاب - فإن الناس ليسوا مطالبين به، ومرة بالطعن بحملتها الأولين ورواتها الأقدمين، ونفي العدالة عنهم، ومرة بادعاء أنها (أي السنة) لا تعدو أن تكون توجيهات ونصائح وآداب غير ملزمة للمسلم أن يعمل بها، وله أن يتخلى عنها - مستدلين لمذاهبهم الفاسدة، وآراءهم الخبيثة الكاسدة

بأوهى المقالات، وأضعف الشبهات، وأتفه الخيالات.

وبعضهم يزعم: أن ما جاءت به السنة لا ينبغي أن يعمل به إلا بعد معرفة سائر ظروف وروده، وأسباب ظهوره، وسائر ما يمكن أن يكون له أثر في دلالته عندهم، وأن السنة إذا دلت على حكم لم يدل القرآن عليه لم يؤخذ بها، وإن الحديث يجب أن يعرض على عقولهم الجامدة فإن تلقته تلك العقول القاصرة، والأفئدة المريضة بالقبول صح وعمل به، وإن أغلقت عقولهم الكليلة دونه أبوابها فليترك وليهمل، لقد نسي هؤلاء الحمقى أو تناسوا أن سنة رسول الله أصل دل عليه كتاب الله وأن الأصل لا يقال له: لم وكيف، بل يحكّمه المؤمنون ويقبلونه ثم لا يجدون في أنفسهم حرجاً مما دل عليه ويسلمون له تسليماً تاماً، وينقادون لدلالته انقياداً كاملاً.

ولقد حاول بعض هؤلاء أن يضع لما يذهب إليه من الضلال شيئاً من الجذور محاولاً أن ينبه إلى أن ضلالاته وأوهامه ليست حديثة ولم ينفرد بها هو وأضرابه من المعاصرين، بل هي قديمة فزعم أن بعض الفرق الإسلامية (الضالة) قد أبدت من الشكوك والأوهام مثل ما أبدى لعله بذلك يحمل بعض ضعاف العقول على توهم الأصالة في آرائه والانخداع بأقواله، فعالج أبو الكمال ذلك - كله - بسفره العظيم هذا وشفى وكفى، فأثبت أن كل ما تلفظ به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما عدا القرآن) أو ظهر منه - في الواقع ونفس الأمر - من ابتداء رسالته إلى آخر لحظة في حياته عليه الصلاة والسلام - فهو من سنته، سواء أثبت حكماً عاماً لسائر أفراد الأمة - وهذا هو الأصل - أم أثبت حكماً خاصاً به - صلى الله عليه وآله وسلم - أو خاصاً ببعض أصحابه - رضي الله عنهم - وسواء أكان فعله - صلوات الله وسلامه عليه - جبلياً فطرياً - أم كان غير جبليّ، فما من قول أو فعل يصدر منه - صلى الله عليه وسلم - إلا ويثبت حكماً شرعياً يجب اعتقاد ثبوته، بقطع النظر عن كونه إيجاباً أو ندباً أو تحريماً أو كراهة،

أو إباحة، وبقطع النظر عن كونه عاماً لجميع الأمة أو خاصاً بالبعض كائناً من كان ذلك البعض، وبقطع النظر عن كونه متعلقاً بفعل طبيعي جبلي أو بغيره من سائر الأفعال الاختيارية المختلفة.

ثم أثبت بالأدلة القاطعة - التي لا يسع عاقلاً إلا التسليم التام بها أن السنة النبوية المطهرة (بذلك المفهوم الشامل الكامل) - كلها - حجّة شرعية - وأن حجيتها بديهية دينية يكفر جاحدها، كما أثبت بما لا يدع أي مجال للشك: أن أي خلاف بين المسلمين في أي زمن مضى - في حجية السنة وبداهة هذه الحجية - لم يحدث، وأن الذين زعموا: أن الإمام الشافعي قد نقل ذلك الاختلاف في (جماع العلم) أو غيره من كتبه لم يفهموا كلام الإمام الشافعي على وجهه، ولم يدركوا الفرق بين حجية السنة (من حيث هي سنة) وبين حجية الأخبار باعتبارها طريقاً لنقل السنة، فحجية السنة (من حيث هي سنة) لم يختلف فيها المسلمون في أي زمن من الأزمان الماضية ولم تنازع في ذلك فرقة من فرقهم، وأما الأخبار (من حيث هي طريق لنقل السنة وحملها من جيل لآخر) فهي التي نقل في بعض أنواعها خلاف لبعض المعتزلة وخالف في بعض أنواعها الخوارج، وخالف في حجية بعضها الشيعة، وقد عالج - عليه رحمة الله - ذلك كله بما لا مزيد عليه من الدقة والتحقيق.

ولم يدع - تغمده الله برضوانه - أية مسألة ذات علاقة أياً كانت بحجية السنة إلا تناولها بما تستحقه من البحث والتمحيص، فتعرض لمسألة «مساواة السنة للكتاب في الحجية»، كما تعرض لمسألة «استقلال السنة بالتشريع» مفنداً آراء من نازع في ذلك من أهل العلم.

وكذلك فصّل القول في مسألة «كتابة السنة» وما إذا كان هناك تلازم بين الكتابة والحجية، وأوضح وجه الحق في كل ما تناوله من تلك المسائل وغيرها. وقد جعل عليه رحمة الله الكتاب في مقدمتين وثلاثة أبواب وخاتمة.

عقد «**المقدمة الأولى**» لبيان معاني السنة عند اللغويين والأصوليين والفقهاء والمحدثين، وبين ذلك بياناً شافياً، وأوضح الفرق - الذي غمض على الكثيرين - بين مفهوم السنة عند الأصوليين ومفهومها عند المحدثين بطريقة لا تجدها في كتاب آخر، وبذلك تميز المعنى الأصولي للسنة عن سائر معانيها الأخرى.

أما «**المقدمة الثانية**» فقد تحدث فيها عن (عصمة الأنبياء) وعلى رأسهم نبينا محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام - إذ هي الدعامة التي يقوم عليها بناء «**حجية السنة**» وإليها تستند الأدلة الأخرى الدالة على الحجية.

ثم وضع «**الباب الأول**» حيث أوضح فيه: أن «**حجية السنة**» ضرورية دينية، وفي «**الباب الثاني**» أورد سائر الأدلة الدالة على حجية السنة، باستقصاء لا مثيل له، واستقراء تام لا يتأتى لغيره ليتنقل - بعد ذلك إلى «**الباب الثالث**» الذي أورد فيه سائر شبهات أصحاب الشبهات بروح علمية أمينة، ثم ردها شبهة شبهة حتى فرغ منها جميعاً، وأسقطها كلها بالأدلة الساطعة، والبراهين القاطعة لينتقل - بعد ذلك إلى «**الخاتمة**» وهذه سلك بها مسلكاً تفرد به فلم يجعلها في تلخيص ما تقدم ذكره، أو إجمال ما سبق تفصيله - كما جرت بذلك عادات المتأخرين بل تناول فيها جملة من المباحث التكميلية الهامة - التي لها علاقة بالموضوع.

عملي في الكتاب:

ولقد كنت أتمنى - لو اتسع الوقت - أن أخدم هذه الرسالة، وأضيف إليها كل ما كان رحمه الله يرغب أن يضيفه من تراجم للأعلام الذين يترجم لهم، وإعادة الإحالات التي كانت بالوساطة إلى الأصل فأحيلها إلى الكتب الأصولية التي ظهرت خلال هذه الفترة الطويلة، وكذلك تخريج سائر الآثار والأحاديث، وربط الكتاب بسائر ما كتب عن السنّة بعده

إلى يومنا هذا، وإيضاح ما له من أثر في كثير مما كتب في السنة، ولكنني رأيت أن الأمر قد يطول، وأن خروج الكتاب إلى النور قد يتأخر فآثرت تأجيل ذلك خوفاً من آفات التأخير، والعمل على تلافي ذلك فيما بعد، على أن ما أهمله الشيخ مما ذكرنا ليس بكثير ولا تأثير له على مادة الكتاب وأصله. كما أن الأمر في التراجم والإحالات والتخريج خطبه يسير، فقد فعل الشيخ - رحمه الله - معظم ذلك في الجملة. كما أن الباحث يستطيع الحصول على بغيته منها بأيسر السبل - كما لا يخفى - ومن مراجع هي على طرف الثمام.

ولقد كنت شديد الرغبة بأن يخرج الكتاب بالصورة التي تركه الشيخ عليها حتى إنني ناقشت بعض المطابع في إمكانية طباعته مصوراً بخطه الجميل نفسه، ولكن اختلاف مقاسات الورق مع وجود بعض الصفحات بخط غير خطه وبحبر مختلف جعل الفكرة عسيرة التحقيق قليلة الفوائد.

عزيزي القارئ:

هذا هو كتاب «**حجية السنة**» كما وضعه مؤلفه الشيخ الجليل عبد الغني محمد عبد الخالق قبل خمس وأربعين سنة نضعه بين يديك خدمة للسنة وعلومها وإسهاما في تصحيح مسار الفكر الاسلامي في هذه القضية الهامة، ولعل خير ما أختم به هذه المقدمة تنويهاً بقيمة الكتاب العلمية مع استغنائه بانتسابه إلى مؤلفه الجليل عن الاطراء والتقريظ ما قاله في حقه أحد كبار علماء السنة المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: «إن هذه الرسالة كتاب عظيم لو قدر له أن ينشر في وقته وبعد إعداده مباشرة لكان له أعظم الأثر على دراسات السنة والحديث وعلومه في سائر أنحاء الدنيا، وهو لا يزال قادراً على تغيير مجرى الدراسات المعاصرة والمنتظرة في السنة ورد الكثير من الشبهات المثارة حولها. وأسأل الله أن

يغفر للشيخ تأخره في نشره فإنني شديد الخشية أن يحاسبه أو يعاتبه الله على ذلك» .

ولقد كانت مبادرة طيبة من الأخوة رئيس وأعضاء مجلس أمناء المعهد العالمي للفكر الاسلامي في واشنطن قرارهم في طبع الكتاب بعد شراء حق طبعه ونشره من الورثة والعمل على إخراجه بالعربية أولاً ، ثم ترجمته إلى اللغات العالمية والاسلامية الهامة على أوسع نطاق ليعم النفع به خدمة للدين والسنة .

هذا : وإن المعهد ليأمل بعد صدور هذا السفر الجليل الذي يمثل كلمة فاصلة وحجة قاطعة ومصدراً علمياً لا يوازى في قضية **«حجية السنة»** أن يلتفت العلماء والباحثون بمثل هذا العمق والدقة العلمية إلى خدمة قضية أخرى هامة من قضايا السنة ألا وهي قضية مناهج فهم السنة ودراستها واستلهامها الحلول والتشريعات والمفاهيم الحياتية والنظم الاجتماعية بما يحقق غايات الإسلام ويعطي الأمة رؤية نيرة تقطع دابر الشك والعجز والتردد .

نسأله تعالى أن يتغمد فقيدنا برحمته ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، ويثيب كل من أسهم فيه أجزل الثواب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(واشنطن ١٢ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ)

وكتبه

طه جابر العلواني

رئيس المعهد وعضو مجمع الفقه الاسلامي بجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رضي لنا الإسلام ديناً وشرفه وعظمه، وطهره وكرمه؛ وأناره وأظهره، وأعزه ولم يقبل غيره؛ وكتب لمن أسعده بالوَليجة فيه: الرضوان والمغفرة والرحمة؛ وعلى من خالفه وابتغى غير سبيله: الحسرة والندامة، والذلة والصَّغار في الآخرة والأولى، والممات والمحيا. ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً: فلن يُقْبَلَ منه، وهو في الآخرة من الخاسرين﴾.(١)

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله؛ اجتباه من أفضل عمائر العرب، وأشرفها منصباً، وأعرقها حسباً، وأكرمها نسباً؛ وأوراها زناداً، وأرفعها عماداً. - : ليكون أميناً على وحيه، مبيناً لكتابه، خاتماً لأنبيائه ورسله؛ ولتقوم به الحجة على هذه الأمة إلى يوم الدين.

فأرسله بالحق بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً - على فترة من الرسالة، وإقامة على الضلالة وثبات على الجهالة؛ وانهماك في الغواية، وتهور في العماية؛ وتمسك بالشقاوة - :

فصدع بأمر ربه، وبلَّغ الرسالة، وأدى الأمانة؛ وأمر بالخير، وحذر من الشر؛ وهدى من الضلالة، وانتاش من الهلكة؛ وأنهج معالم الدين، وأدى فرائضه، وبين شرائعه، وأوضح سننه؛ ونصح لأمته، وجاهد في سبيل الله حق جهاده حتى أتاه اليقين.

---

(١) سورة آل عمران (٨٥).

«فصلى الله على نبينا كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون. وصلى عليه في الأولين والآخرين، أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه. وزكّانا وإياكم بالصلاة عليه، أفضل ما زكى أحداً من أمته بصلاته عليه. والسلام عليه ورحمة الله وبركاته. وجزاه الله عنا، أفضل ما جزى مرسلاً عمن أرسل إليه: فإنه أنقذنا به من الهلكة، وجعلنا في خير أمة أُخرجت للناس، دائنين بدينه الذي ارتضى، واصطفى به ملائكته، ومن أنعم عليه من خلقه. فلم تُمْس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت، نلنا بها حظاً في دين ودنيا، أو دُفع بها عنا مكروه فيهما وفي واحد منهما - : إلا ومحمد ﷺ سببها، القائدُ إلى خيرها، الهادي إلى رُشدها؛ الذائد عن الهلكة وموارد السَّوْء في خلاف الرشد، المنبه للأسباب التي تورد الهلكة، القائم بالنصيحة في الإرشاد والإنذار فيها. فصلى الله على محمد وعلى آل محمد، كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم؛ إنه حميد مجيد»(١).

ورضي الله عن أصحابه وأحزابه، وأوليائه وأصفيائه وأشياعه وأتباعه؛ أئمة الدين، ونجوم المهتدين، ورجوم المعتدين: الذين سلكوا سبيله، وركبوا طريقه؛ وذهبوا مذهبه، واتبعوا طريقته؛ وقفَوْا آثاره، واحتذوا مثاله ونَحَوْا فَعاله، وتحرَّوْا مقاله؛ وشيّدوا ما أسَّس، وثمَّروا ما غَرَس؛ ﴿أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون﴾(٢).

* * *

أما بعد: فإنه لما قررت دراسة «تاريخ التشريع الإسلامي»، على طلبة تخصص المادة بكلية الشريعة الإسلامية - : وزعت إدارة الكلية مذكرة فيه (ألفها ثلاثة من أساتذة الكلية): ليدرسها الطلبة، وتكون عمدتهم في أداء الامتحان في هذا الفن.

(١) اقتباس من كلام الشافعي (رضي الله عنه) في الرسالة (ص ١٦-١٧).
(٢) سورة البقرة (٥).

فكان من المباحث التي تعرضوا لها - أثناء كلامهم على الدور الرابع من أدوار التشريع الإسلامي - : موقفُ المعتزلة من السنّة الشريفة.

فقرروا أن فريقاً منهم ينكر الاحتجاج بالسنّة من حيث هي سنّة صادرة عن رسول الله ﷺ؛ وزعموا: أن الشافعي (رحمه الله) قد عقد - في الجزء السابع من كتاب (الأم) - باباً سرد فيه شبه هذا الفريق، ورد عليها(١).

وقد كان من المعلوم لي قبل ذلك - من كتب الأصول - : أن حجية السنة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورية دينية.

فاستبعدت أن يكون ما قرره أصحاب هذه المذكرة - في هذه المسألة - حقاً: لأن علماء الأصول واسعو الاطلاع، شديدو الاعتناء بنقل الخلاف عن السلف والخلف - من المسلمين في دقيق المسائل وجليلها. فلو كان هناك خلاف في حجية السنّة: لنقلوه؛ كما فعلوا في الإجماع والقياس مع أن المخالفين فيهما قد انقرضوا. ولو قصر البعض في ذكر الخلاف فيها: لما فات الآخرين التصريح به.

فإجماعهم على عدم نقل الخلاف - بل على ضرورية حجية السنّة - : يبطل ما فهمه أصحاب المذكرة من كتاب (الأم).

ثم: إني رجعت إلى (الأم) - وبعبارة أصح: إلى كتاب (جِماع العلم) الملحق بالأم. - وقرأته من بدايته إلى نهايته: فلم أجد فيه ما يؤيد رأي أصحاب المذكرة، ويثبت صحته؛ بل وجدت - على العكس من ذلك - ما يفيد: أن الشافعي (رضي الله عنه). رسم: بأنه ليس أحد من المسلمين ينكر حجية السنّة. وكل ما يؤخذ من كلامه: أن بعض الناس يرد الأخبار كلها، ولا يقول بالاحتجاج بها - : لأنه يرى أن ليس هناك طريق صحيح لنقلها عن رسول الله.

(١) انظر (ص ٢٠٢-٢٠٣) من هذه المذكرة.

فتعجبت من ذلك، واستبعدت أن يكون هؤلاء الأفاضل (حفظهم الله) قد اطلعوا على كلام الشافعي، ثم فهموا منه ما قرروا، ورجحت أن يكونوا قد نقلوا هذا الكلام عن مصدر آخر وثقوا به.

فرجعت إلى سائر المظان (المتداولة) في تاريخ التشريع، فوجدت الأستاذ الخضري (عليه رحمة الله) يقرر ذلك في كتابه: (تاريخ التشريع الإسلامي)؛ ويؤكده؛ وينقل عبارات الشافعي: التي أخذ منها الخلاف في حجية السنّة[1].

ثم اطلعت في (مجلة القانون والاقتصاد) على بحث قيم للأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب خلاف (أعزه الله) نشره تحت عنوان: (السلطات الثلاث في الإسلام). فإذا به يقرر[2] ما يقرره الأستاذ الخضري - : وإن كان رده على الفريق المخالف، قد يشعر: بأنهم يردون الأخبار كلها، لا السنة من حيث هي سنّة. ويحيل[3] من يريد أن يقرأ بالتفصيل أدلة المختلفين في أن السنّة حجة - : إلى (الأم) وإلى ما نشر بمجلة المنار: من مناظرات مسهبة - بعنوان: (الإسلام هو القرآن وحده). - بين الدكتور محمد توفيق صدقي، وأحد كبار علماء الأزهر.

فرجعت إلى هذه المجلة، وبحثت فيها عن المناظرات التي أشار إليها، حتى عثرت عليها[4].

فقرأت كلام الطرفين، فرأيت: أن الدكتور ينكر حجية السنّة، ويبحث في موضوع لم يعد العدة له، ولم يعرف أصله، ويخبط فيه خبط عشواء،

---

(١) انظر (ص ١٩٥-١٩٩) من الكتاب المذكور.
(٢) س ٧ ع ٤ ص ٦٠٠.
(٣) ص ٦٠١.
(٤) في المجلدات (٩-١٢).

ويخلط بين بحث حجية السنّة من حيث ذاتها، وبين أبحاث طُرُقها والاعتماد عليها؛ ويتكلم كلام من يريد أن يتكلم فحسب: فلا يهمه أن يكون كلامه موافقاً للحق، مقبولاً عند الخلق.

ثم وقع في يدي كتاب، عنوانه: (الإسلام الصحيح)؛ للكاتب المعروف محمد إسعاف النشاشيبي. فوجدت كلامه - في مقدمته - يشعر بأنه ينحو نحو الدكتور؛ لكنه لم يفصح عن مراده.

* * *

ولما كان لهذا الأمر خطورته وأهميته في التشريع الإسلامي واستنباط الحكم الشرعي؛ وكان الواقع يتنافى مع ما تقدم -: رأيت: أن أضع رسالة في «حجية السنّة»، وأبين ضروريتها، وأنه لم يحدث خلاف فيها بين المسلمين، في أي زمن، وأن كلام الشافعي لا يعطي ذلك أصلاً؛ ثم أبين حجيتها بالأدلة القاطعة التي لا مجال للشك فيها؛ وأحدد الفرق بين حجية السنّة من حيث هي سنّة، وبين حجية الأخبار؛ وأدفع في الوقت نفسه ما أورده الدكتور مما قد يُسمى شبهاً.

ثم إني رأيت أنه ينبغي: أن أتعرض لمبحث العصمة؛ إذ هي العمدة في إثبات حجية السنّة، وإليها تستند الأدلة الأخرى على هذه الحجية.

وأن أتعرض أيضاً لبيان جميع معاني السنّة: حتى يتميز المعنى الأصولي - عند الناظر في الرسالة - عن سائر معانيها الأخرى.

وأن أتعرض كذلك لمسألتين متصلتين بحجية السنّة - وهما: مساواة السنّة للكتاب في الحجية، واستقلالها بالتشريع. -: إذ من الأئمة من نازع في ذلك؛ فأردت أن أبين الحق فيهما.

* * *

لذلك كله: كانت الرسالة مرتبة على مقدمتين، وثلاثة أبواب، وخاتمة:

المقدمة الأولى: في معاني السنة.

المقدمة الثانية: في عصمة الأنبياء.

الباب الأول: في بيان أن حجية السنة ضرورية دينية.

الباب الثاني: في بيان الأدلة على حجية السنة.

الباب الثالث: في بيان الشبه التي أُوردت على حجية السنة، وردها.

الخاتمة: في مباحث تتعلق بحجية السنة.

وقد سميتها: «حجية السنة»

* * *

ولم أتعرض لتحرير مبحث إلا بعد أن رجعت إلى ما أمكنني الاطلاع عليه: من الكتب المؤلفة فيه كبيرها وصغيرها: فقد يوجد في الصغير، ما لا يوجد في الكبير.

ولم أكتب شيئاً إلا بعد أن أعتقد صحته، وأطمئن إليه: غير متأثر برأي أحد - ممن كتب فيه - كائناً من كان: معاصراً أو غير معاصر، موافقاً لمذهبي الفقهي أو غير موافق. ولم أتردد في مخالفته متى تبين لي أنه قد أخطأ، مع بيان وجهة نظري في ذلك؛ ومع احترامي له، واعترافي بفضله، وتقديري لعلمه، واعتقادي أنه «صاحب آيات، وسباق غايات».

* * *

وقد يؤخذ عليَّ: أني قد أطلت في بعض المباحث، أو كررت بعض العبارات، أو أظهرت في محل إضمار، أو غير ذلك.

ولكني قد قصدت بهذا كله: توفية البحث حقه، وإتمام الفائدة، وزيادة الإيضاح، وعدم وقوع الناظر في اللبس.

وأرجو أن أكون قد وفقت في أداء ما يجب عليَّ؛ وما توفيقي إلا بالله، ولا حول ولا قوة إلا به جل وعلا.

ثم: إني - وقد وفقت في تأدية الامتحان التمهيدي لنيل الشهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه وأصوله وتاريخ التشريع الإسلامي؛ وكان لا بد لتحقيق ذلك من تقديم رسالة في أي بحث من مباحث هذه الفنون - : رأيت أن أقدم هذه الرسالة إلى لجنة امتحان الأستاذية بكلية الشريعة: رجاء أن تحوز القبول في نظر أعضاء هذه اللجنة (حفظهم الله)، وأن أنال بها هذه الشهادة؛ إن شاء الله.

«ونسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديمها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجبه من شكره بها، الجاعلَنا في خير أمة أُخرجت للناس - : أن يرزقنا فهماً في كتابه، ثم سنّة نبيه، وقولاً وعملاً يؤدّي به عنا بحقه، ويوجب لنا نافلة مزيده»[1].

عبد الغني محمد عبد الخالق

٢٠ ذو الحجة سنة ١٣٠٧ هـ

٨ يناير سنة ١٩٤٢ م

(١) اقتباس من كلام الشافعي في الرسالة (ص ١٩-٢٠).

obeikandl.com